

Distr.: General
13 March 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة من
الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو تكرمتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.
(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الثامن عشر بشأن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق
السلام في البوسنة والهرسك. وأكون ممتنا لو تكرمتم بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس
الأمن.

(توقيع) وولفغانغ بيتريتش

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ - ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام تقديم تقارير الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه التقرير الثامن عشر إلى المجلس.

ويتناول التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

موجز

في الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت أولويّتي في تعجيل تنفيذ السلام في ثلاثة مجالات استراتيجية رئيسية تتعلق بالإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين وتعزيز المؤسسات، وهي المجالات التي حددها مجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠. وتم توجيه اهتمام خاص لتنفيذ القرار الحاسم الذي اتخذته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك المعروف عموماً بـ”بفضية الشعوب التأسيسية“.

١ - في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدرت قراراً بإعادة التشكيل الهيكلي للجنيتين الدستوريّتين في برلماني الاتحاد وجمهورية صربسكا. وتتولى هاتان اللجنتان مهام إعداد مقترحات لتعديل دستوري كلا الكيانين وحماية الشعوب التأسيسية وغيرها بصفة آنية ضد التمييز.

٢ - في الانتخابات العامة التي أجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تغلبت القوى المعتدلة على القوى القومية القوية القومية النزعة وذلك للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق السلام. وبعد عملية مطولة، تشكل مجلس وزراء غير قومي النزعة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

٣ - يرفض الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني تنفيذ نتائج الانتخابات ويقاطع معظم المؤسسات في البوسنة والهرسك وعلى مستوى الكيان.

٤ - أحرز تقدم في ميدان عودة اللاجئين، إذ سجلت زيادة في عودة ”الأقليات“ وصلت إلى ٦٧ ٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠٠ في جميع مناطق البوسنة والهرسك.

- ٥ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أصدرت قراراً بشأن تحديد مكان مقبرة وموقع تذكاري لضحايا مذبحه سريرينيتسا من أجل مساعدة البوسنة والهرسك في التصالح مع ماضيها.
- ٦ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، فرضت مجموعة من القوانين اللازمة بشكل ملح، من بينها تعديلات للمعاشات التقاعدية وتأمين العجز في كلا الكيانين لتلبية شرط مسبق غير منفذ يتعلق بدفع مبلغ ٢٤ مليون دولار من قرض البنك الدولي لتحقيق التكيف الهيكلي.
- ٧ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، واستكمالاً للمسعى المستمر بفرض سيادة القانون، أنشأت اللجنة القضائية المستقلة لإتاحة نهج موحد وحازم يتبع في الإصلاح القضائي.
- ٨ - توقفت مكاتب المدفوعات عن العمل في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، متخذة بذلك الخطوة الحاسمة فيما يتصل بالاستعاضة عن هذه المؤسسة الاحتكارية بنظام مصرفي حديث يشمل البلد بأسره.
- ٩ - في ٢٣ شباط/فبراير. أبعدت السيد بيكاكسييتش من منصبه كمدير للشركة العاملة للكهرباء "Elektroprivada GiH" ومنعته من شغل أي مناصب عامة بسبب نمط الفساد الواضح الذي مارسه في وظيفته السابقة كرئيس وزراء الاتحاد.

أولا - المسائل السياسية

- ١ - المسائل المتعلقة بالانتخابات
- ١ - أجريت ثالث انتخابات عامة بعد توقيع اتفاق السلام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من أجل المؤسسات التالية: مجلس نواب البوسنة والهرسك، وبرلماني الاتحاد وجمهورية صربسكا، ورئيس جمهورية صربسكا ونائب الرئيس، وجمعيات الكانتونات في الاتحاد، وبلدية سريرينيتسا. وأشرفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الانتخابات التي كانت حرة وعادلة بصفة عامة رغم وقوع بعض الحوادث. وكان من أخطر تلك الحوادث الانتهاك الصارخ من جانب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لالتزام الصمت يوم الانتخابات إذ نظم الاتحاد "استفتاء" يوم الانتخابات.
- ٢ - وأكدت نتيجة الانتخابات بصفة عامة الطابع التعددي للنسيج السياسي في البوسنة والهرسك، واستمرار الاتجاه المتعلق بتزايد الدعم المقدم من جانب الأحزاب السياسية الأكثر

اعتدالا. ومع ذلك لا تزال الأحزاب ذات النزعة القومية تجتذب دعما كبيرا من ممثلي المجموعات العرقية.

٣ - وعلى مستوى الدولة وفي الاتحاد، أحرزت الأحزاب المعتدلة غير القومية النزعة التي شكلت ائتلافا بعد الانتخابات اسمه "الائتلاف من أجل التغيير" (ويتزعمه الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب مناصرة البوسنة والهرسك) انتصارات هامة. وأسفر هذا في النهاية عن انتخاب مجلس وزراء برئاسة كرواتي هو السيد بوزيدار ماتيتش في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

٤ - وفي جمهورية صربسكا، أحرز الحزب الديمقراطي الصربي القومي النزعة نتائج قوية، ولكنه ظل غير قادر على تشكيل حكومة دون مساعدة من الأحزاب المعتدلة.

٥ - وأسفرت نتائج الانتخابات عن هيئات تشريعية على مستوى الدولة والكيانين تعاني فيها الأغلبية من ضعف شديد. ومن الضروري ألا يُساء استغلال هذه الحالة لزعزعة استقرار الحكومات المنتخبة انتخابا ديمقراطيا، والتي تواجه مهمة إجراء إصلاحات أساسية وصعبة وذلك من أجل تحقيق مصالح سياسية ضيقة النطاق. إذ يلزم لكي تتمكن البوسنة والهرسك من التحرك إلى الأمام أن تتحقق درجة عالية من توافق الآراء السياسية. والعبء هنا ليس ملقى على عاتق الحكومات المنتخبة حديثا فقط بل أيضا على عاتق الأحزاب الموجودة حاليا في المعارضة لكي تثبت نضجها.

٦ - وسترکز الجهود المقبلة التي يبذلها مكثبي في المستقبل القريب على إقامة شراكة مع السلطات المحلية لتعويض ما فقد من وقت، والمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال الموسع الذي يواجهه البلد.

٢ - مؤسسات الدولة

٧ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض عمل مؤسسات الدولة في البداية للإعاقة نتيجة انشغال المسؤولين بالحملة الانتخابية. وبعد الانتخابات، أدت التأخيرات المطولة في إنشاء الجمعية البرلمانية ومجلس الوزراء في البوسنة والهرسك إلى تقليل التقدم المحرز. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء ظل يجتمع بشكل منتظم بوصفه متوليا للأمر بصفة مؤقتة في فترة ما بعد الانتخابات. ورغم أنه لم يتم اعتماد أي تشريع هام خلال هذه الفترة فقد تم تناول الأمور التقنية بصورة مرضية.

٨ - وثبت أن من الصعب للغاية تشكيل حكومة على مستوى الدولة. وبعد ثلاثة أشهر قامت أخيرا هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بتسمية مرشح لتولي رئاسة مجلس الوزراء لكن

مجلس النواب رفضه. وكما أشرت آنفا، صوتت الأحزاب المتحالفة غير القومية التزعة والأحزاب المعتدلة من جمهورية صربسكا في مجلس نواب البوسنة والهرسك لصالح السيد ماتيتش. وكما سيرد أدناه، أثر الاتحاد الديمقراطي الكرواتي مقاطعة عملية تنفيذ نتائج الانتخابات والحيلولة دون اختيار نواب من كانتونات متعددة لمجلس الشعب في الاتحاد والبوسنة والهرسك. ولمواجهة هذا الاستخفاف الصارخ بمواثني الاتحاد والبوسنة والهرسك ككل، وبالشعب الكرواتي بصفة خاصة، أجبرت على التدخل. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، أصدرت فتوى قانونية تيسر تشكيل مجلس الشعب في الاتحاد والبوسنة والهرسك.

٣ - الإغفاء من المناصب

٩ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قمت بفصل خمسة من المسؤولين العموميين بسبب قيامهم بشكل خطير ودائم بعرقلة تنفيذ اتفاق السلام. ومن بين هؤلاء، أشير إلى فصل السيد بيكاكسيتش في ٢٣ شباط/فبراير من منصبه كمدير لشركة "Elektroprivreda BiH" (شركة الكهرباء المملوكة ملكية عامة) بسبب أفعال قام بها خلال فترة عمله كرئيس وزراء الاتحاد، كان من شأنها الإضرار بجودة الحكم وسيادة القانون واستقرار الميزانية. وعلاوة على ذلك، أوقف موظفان عن ممارسة وظائفهما بدون أجر. وتجدد الإشارة إلى أن هذه القرارات بالإغفاء من المناصب والوقف عن العمل قد حظيت بدعم عام واسع النطاق. ويقوم مكثي بصفة دائمة، لصالح تحقيق الشفافية وجودة الحكم، بفحص سجل خلفاء من تم فصلهم قبل تعيينهم رسمياً. ولضمان مشروعية قرارات الإغفاء من المناصب في المستقبل، جرى تحديث الإجراءات المتعلقة بإدارة عملية الإغفاء من المناصب تمشياً مع الممارسات القضائية المعيارية.

٤ - إدارة ووثائق المعلومات المدنية

١٠ - عقد مكثي جلسات إحاطة على المستوى الوزاري مع وزارات الدولة والكيانين ذات الصلة بهدف تأمين الدعم اللازم لمفهوم مد نطاق سلطة الدولة لتشمل جوانب معينة من الإدارة المدنية. وثبت نجاح هذه الجهود، وأنهت وزارة الشؤون المدنية والاتصالات عملية اختيار متعاقدين لتنفيذ السجلات المدنية وإصدار بطاقات هوية ورخص قيادة موحدة. وأعد مكثي بالتعاون مع الحكومات المعنية للدولة والكيانين مجموعة من خمسة قوانين على مستوى الدولة، جاهزة الآن لعرضها لاتخاذ إجراءات برلمانية بشأنها.

٥ - الكيانان وبرتشكو

(أ) جمهورية صربسكا

١١ - تقدم تنفيذ نتائج الانتخابات في جمهورية صربسكا بخطى سريعة نسبياً وتشكل برلمان جديد للكيان بحلول نهاية السنة الماضية. ومثل اعتراف الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في جلستها الافتتاحية بعلم البوسنة والمهرسك وشعارها ونشيدها الوطني تطورا يحظى بالترحيب. وأتوقع أن تقوم الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بتحويل المعنى الرمزي الذي يحمله في طياته هذا الاتجاه إلى إجراءات ملموسة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام.

١٢ - وعُين ملادن إيفانيتش المعتدل (حزب التقدم الديمقراطي) رئيساً للوزراء في ١٢ كانون الثاني/يناير، وشكل "حكومة خبراء" لا تضم أي من كبار شخصيات الحزب الديمقراطي الصربي. وأكد السيد إيفانيتش أن جدول الأعمال الاقتصادي سيكون محور اهتمامه، إذ أن نيته تتجه إلى إعطاء الحكومة فرصة لكي تثبت نفسها أمام مواطني جمهورية صربسكا والاجتماع الدولي على السواء. وتتمتع حكومة إيفانيتش، بدعم من حزب التقدم الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا والحزب الوطني الصربي، بأغلبية مريحة في برلمان الكيان، وأتوقع أن يسفر هذا عن تحسن ملحوظ في خطى تنفيذ السلام في الكيان، وخاصة في مجال عودة اللاجئين.

١٣ - وبتشجيع مني، أصدرت قيادة حزب التقدم الديمقراطي، بما فيها الرئيس ميركو ساروفيتش، رئيس جمهورية صربسكا المنتخب حديثاً، بياناً في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أيد اتفاق السلام وجميع وثائق مجلس تنفيذ السلام. وعلاوة على ذلك، أعربت القيادة عن استعداد الحزب لأن يتعاون على الفور في جميع الجوانب مع المسؤولين في جميع المستويات، بما في ذلك في العملية المنفذة مع محكمة لاهاي. وأتوقع أن يكون الحزب الديمقراطي الصربي عند كلمته ولا يكون تصرفه دون ذلك.

(ب) الاتحاد

١٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، شكل حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي مشكلة خطيرة أعاقَت أداء الاتحاد لمهامه، وبالتالي شكل مشكلة بالنسبة لمؤسسات الدولة. وكجزء من حملته الانتخابية، وفي استجابة ظاهرية للتغير في القواعد التي وضعتها لجنة الانتخابات المؤقتة المتعلقة بمجلس الشعب في الاتحاد، قام حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وعدد من الأحزاب الكرواتية الأصغر بإنشاء "جمعية وطنية كرواتية". وتهدف هذه الهيئة إلى تعبئة الكرواتيين من أجل انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ودعت هذه "الجمعية" التي انتحلت هذا الاسم إلى إجراء "استفتاء" في يوم الانتخابات للتصديق على

نتائج اجتماعها الأول. ورغم التحذيرات الواضحة والمتكررة من جانب المسؤولين عن الانتخابات بأن هذا يشكل نشاطا سياسيا غير مشروع، فقد أجري "الاستفتاء" في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية في أرجاء البلد، وأسهم بذلك في أداء انتخابي قوي بشكل استثنائي للاتحاد الديمقراطي الكرواتي. وفرضت اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية جزاءات على الاتحاد الديمقراطي الكرواتي عن طريق تجريده من ١٠ ولايات (ولايتان في كل جمعية من جمعيات الكانتونات الخمس). ورد الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على ذلك بالطعن لدى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لكي تلغي القواعد التي وضعتها لجنة الانتخابات المؤقتة والجزاءات التي فرضتها اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية، ورد أيضا بمقاطعة مجلس الشعب في الاتحاد ومقاطعة تنفيذ نتائج الانتخابات في الكانتونات ذات الأغلبية الكرواتية.

١٥ - وبعد تدخل، وافق الاتحاد الديمقراطي الكرواتي أخيرا على تنفيذ نتائج الانتخابات في جمعيات الكانتونات التي يسيطر عليها. لكن الحزب رفض احترام القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك في ٣ شباط/فبراير، والذي أعلنت فيه المحكمة أنها ليس لديها سلطان قضائي على لجنة الانتخابات المؤقتة واللجنة الفرعية للطعون الانتخابية. ونتيجة لعدم رضائه عن الحكم، أقسم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على مواصلة مقاطعته لمجلس الشعب في الاتحاد. وردا على ذلك أصدر مكتي فتوى قانونية تعلن أنه يمكن أن يتشكل مجلس الشعب وجمعيات الكانتونات من النواب الذين شغلوا مقاعدهم، وأنه ليس من حق الأحزاب المقاطعة والأفراد المقاطعين تعطيل عمل هذه الهيئات.

(ج) مقاطعة برتشكو

يحدوني على وجه الإجمال شعور بالرضا إزاء التطورات الحاصلة في مقاطعة برتشكو في الوقت الحاضر الذي تقترب فيه مناسبة الاحتفال بانقضاء سنة على إنشاء المقاطعة. وقد تواصل تحقيق الإنجازات هناك وبخاصة في المجالات التالية:

- **العودة:** حتى نهاية عام ٢٠٠٠، تجاوز عدد العائدين من الأقليات ٥٠٠٠ شخص ينتمون إلى جميع الأعراق، وهو رقم يعادل زهاء ٢٥ في المائة من إجمالي حالات عودة الأقليات المبلغ بها إلى جمهورية صربسكا.
- **التنمية الاقتصادية:** وضع على المحك مفهوم للخصخصة في المقاطعة سيبدأ العمل به في وقت قريب. وثمة أيضا اهتمام متزايد بالاستثمار ييديه المستثمرون الأجانب.
- **النظام القضائي:** وصلت التحضيرات لإنشاء نظام قضائي متطور إلى مرحلتها النهائية وستدخل في غضون الأشهر القليلة القادمة حيز التنفيذ الكامل.

- **الميزانية:** أعدت ميزانية تتسم بالشفافية وشارفت إجراءاتها البرلمانية مرحلتها الأخيرة في الآونة الحالية. وتنطوي الميزانية على مؤشرات تنبئ عن اتجاه المقاطعة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية.

- **التعليم:** في أيلول/سبتمبر الماضي قبل إدخال مفهوم تقاسم المرافق المدرسية في المدارس الثانوية بالمقاطعة بمعارضة شديدة في البداية من جانب قطاع كبير من الآباء الصربيين بتأييد من الأحزاب والروابط السياسية الصربية. غير أنني أعربت عن مؤازرتي للتصميم الذي أبداه المشرف العام من أجل المضي قدما إلى تحقيق اندماج حقيقي في مجال التعليم ووضعه موضع التنفيذ مع بداية العام الدراسي المقبل.

وقد توقفت اجتماعات التنسيق بين الكيانين التي أشرت إليها في تقريرتي السابق مع تشكيل الحكومات الجديدة في الكيانين المذكورين، لكنها ستستأنف في القريب العاجل. وأعرب رئيس وزراء جمهورية صربسكا الجديد عن تصميمه على التعاون في هذا السياق تحقيقا لصالح المقاطعة.

٦ - البوسنة والهرسك في عمليات التكامل الأوروبي

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقق تقدم محدود من جانب السلطات في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالإيفاء بالشروط اللازمة لعضوية مجلس أوروبا. وتحقق أيضا قدر مماثل من التقدم في الوفاء بالمتطلبات المحددة في خطة الاتحاد الأوروبي التي تتيح لمجلس أوروبا القيام بدراسة جدوى من أجل إبرام اتفاق للاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وتشمل الملامح الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حل مكاتب المدفوعات، والتحسين المحدود في الأرقام المتعلقة بتنفيذ قوانين الممتلكات، وإنشاء معهد البوسنة والهرسك للتوحيد القياسي، والمقاييس والموازين والملكية الفكرية. وقد اتخذت قرارا المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بإنشاء المؤسسة المذكورة بسبب التأخير غير المقبول من جانب المؤسسات المختصة في هذه المجالات.

١٧ - وأسفر بطء تنفيذ العملية الانتخابية عن تقليل إمكانيات تحقيق مزيد من التقدم. ومع ذلك، ورغم كثرة المطلوب إنجازها من جانب السلطات المنتخبة حديثا، إذا كان للبوسنة والهرسك أن تنضم إلى مجلس أوروبا وأن تشرع في إجراء دراسة الجدوى الخاصة بالمجلس، فإنني أعتقد أن العام المقبل سيقف شاهدا على حدوث إنجازات حاسمة في جهود البوسنة والهرسك من أجل تحقيق التكامل في الهياكل والمؤسسات الأوروبية.

ثانياً - الاقتصاد

١ - نظرة عامة على اقتصاد البوسنة والهرسك

١٨ - رغم الآثار المعاكسة التي تركتها حالة الجفاف الخطيرة على الإنتاج الزراعي، يقدر المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠ في المائة. وقد تحقق تحسن في ميزان التجارة السلعية والحساب الجاري لميزان المدفوعات، غير أن المعدل السالب للحساب الجاري بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي استمر مرتفعاً بدرجة كبيرة ووصل إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر أن الصادرات حققت نمواً بنسبة ١٣ في المائة خلال السنة، فيما انخفض معدل الواردات بنسبة ٧ في المائة. وكان معدل النمو معتدلاً في عام ٢٠٠٠ بالنسبة للاحتياطات الأجنبية، التي تبلغ حالياً زهاء ٢,٢٥ شهراً من المعادل للواردات، معبراً بذلك عن زيادة القبول المتجانس للمارك القابل للتحويل في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، ونهاية حزمة التعديلات التي أجريت في عام ١٩٩٩. وبالرغم من الآثار التي تسبب فيها الجفاف في أسعار الأغذية، كان معدل التضخم في نهاية السنة ضئيلاً للغاية (حوالي ٣,٥ في المائة في الاتحاد) واتجه إلى الانخفاض في جمهورية صربسكا (حوالي ١٠ في المائة).

١٩ - وعلى وجه العموم، يظل الاقتصاد في البوسنة والهرسك متسماً بالهشاشة، وتمثلت المصاعب الأساسية خلال عام ٢٠٠٠ في زيادة احتياجات خدمة المديونية الخارجية وأثرها على ميزانيات الكيانات. وفي جمهورية صربسكا، تسبب ارتفاع الأجور وانخفاض قيمة المارك القابل للتحويل مقابل دولار الولايات المتحدة، وارتفاع معدلات الإنفاق على اللاجئين والمشردين، في وضع ضغوط على ميزانيات هذا الكيان. واقتضى ذلك عملية لإعادة الموازنات في منتصف السنة نجم عنها عجز مالي سابق على التحويلات قيمته ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية صربسكا و ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد.

٢٠ - وظلت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية حرجة بالنسبة لمعظم السكان. وشارف معدل البطالة مستويات عالية للغاية (٤٠ - ٥٠ في المائة) كما استمر نزوح أشد القادرين على المساهمة في التنمية الاقتصادية في المستقبل، وخاصة الشباب وذوي المهارات العالية مما يسهم في تفاقم مشكلة شيخوخة السكان.

٢ - الإصلاح الاقتصادي

٢١ - يركز برنامج مجلس تنفيذ السلام في الوقت الراهن على تحسين تحصيل الضرائب وإعادة هيكلة النظام الضريبي وتحقيق الإصلاح المالي وبناء شبكة الضمان الاجتماعي وتحسين

بيئة الأعمال التجارية وتعزيز الاستثمار الأجنبي والإسراع بخطى الخصخصة وتنمية القطاع الزراعي وإعادة تشكيل المنافع العامة وتخصيصها في نهاية المطاف (بما في ذلك قطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة).

ألف - الإصلاحات العمالية

٢٢ - كجزء من مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تقريب تشريعات العمل في البوسنة والهرسك من مثيلاتها في الاقتصادات السوقية الأوروبية، قمت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بسن القانون الاتحادي للتوظيف والضمان الاجتماعي والبطالة. وسوف يؤدي هذا القانون إلى وضع مكتب التوظيف الاتحادي في مستوى قانوني مناسب والتخلص من انعدام الكفاءة وقلة الشفافية التي تعترى نظام استحقاقات البطالة المعمول به في الجمهورية الاشتراكية السابقة في البوسنة والهرسك.

باء - إصلاحات المعاشات التقاعدية

٢٣ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي ضوء الحالة الحرجة لنظام المعاشات التقاعدية في البوسنة والهرسك وتراكم المتأخرات في صندوق المعاشات التقاعدية الاتحادي، الموجود في سرايفو، وفي الصندوق الموجود في جمهورية صربسكا، قمت بإدخال تعديلات على قانون المعاشات وتأمينات العجز في الكيانين. وكان أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الانتظام في أداء مدفوعات المعاشات التقاعدية هو الربط بين المدفوعات الراهنة للمعاشات والموارد المتاحة؛ وتجنب تراكم متأخرات إضافية؛ وإسباغ الحماية على كبار السن عن طريق ضمان صرف حد أدنى من المعاش التقاعدي. ومن ناحية أخرى، أسفرت الموافقة على هذه المجموعة التشريعية عن الإفراج عن الائتمانات الضرورية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بما في ذلك مبلغ ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المقدمة من البنك الدولي لأغراض التكيف الهيكلي. وكان من الضروري أيضاً أن يجري في الاتحاد سن قانون لتنظيم صندوق المعاشات والعجز من أجل دمج صندوقي المعاشات التقاعدية في سرايفو وموستار، وهو نموذج بارز على الازدواج المؤسسي. وفي الوقت الحاضر، يقوم فريق عامل مخصص معني بالمعاشات أنشأه رئيس وزراء الاتحاد باستكمال تدابير تشريعية وتنظيمية ومالية تهدف إلى تسهيل تنفيذ القوانين ذات الصلة.

جيم - التوحيد القياسي والتصديق في البوسنة والهرسك

٢٤ - في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أصدرت ستة قرارات تتعلق بإنشاء نظام ذي أربع قواعد للاعتماد، والتوحيد القياسي، والمقاييس والموازن، والتصديق/الاختبارات

فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية في البوسنة والهرسك. ويعتبر النظام شرطاً سابقاً لكفالة التشغيل المعتاد لشؤون الصناعة والتجارة، وخاصة فيما يتصل بتصدير منتجات البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى تحرير الاستيراد من البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا وكرواتيا، إلا أن صادرات هذه البلدان إليه تحتاج إلى أن تحتاز إجراءات لتقييم المطابقة والتثبت من امتثال منتجاتها لتشريعات ومعايير الإنتاج المعمول بها حالياً في الاتحاد الأوروبي.

دال - التجارة الخارجية

٢٥ - تمثل التطور الرئيسي الأهم في المجهودات التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل تطوير قطاع تجارتها الخارجية في إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع كرواتيا، التي تمثل الشريك التجاري الأساسي لها. وسيجري على الفور إعفاء المنتجات المستوردة من البوسنة والهرسك إلى كرواتيا من الرسوم، فيما يجري تخفيض الرسوم على الواردات الكرواتية إلى البوسنة والهرسك بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠١ والعمل على إلغائها تدريجياً بحلول عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس الوزراء الموقف التفاوضي للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بطلب العضوية المقدم منها إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٦ - وبغية زيادة تسهيل التبادل التجاري بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي، قمت بإدخال تعديلات على قانون السياسات الجمركية في البوسنة والهرسك مستهدفاً من ذلك تطوير التشريعات الجمركية بما يتفق ويتناسق مع السياسات والإجراءات الجمركية الراهنة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. واستهدفت هذه التعديلات أيضاً تمكين اللاجئين من العودة إلى البوسنة والهرسك دون الاضطرار إلى دفع رسوم جمركية على أمتعتهم الشخصية دعماً لعمليات العودة إلى البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، جرى بموجب هذه التعديلات إغلاق سلسلة من أسواق البيع المعفى من الرسوم الجمركية في نقاط العبور من أجل محاصرة أعمال التهريب وتحسين تحصيل الإيرادات.

هاء - الإصلاح المالي

٢٧ - دعا مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه المعقود في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى إلغاء مكاتب المدفوعات، وكرر هذه الدعوة في اجتماعه المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد أسهمت مكاتب المدفوعات في تعقيد المعاملات المالية في البوسنة والهرسك وكانت تؤدي أعمالها بطريقة لا تتسم بالشفافية وتحول دون قدوم المستثمرين المحتملين. كذلك، كان إلغاء هذه المكاتب أحد متطلبات "خطة الاتحاد الأوروبي"، وكان

أيضا أحد التدابير التي تعين على البوسنة والهرسك أن تتخذها من أجل التأهل لعضوية مجلس أوروبا. وكجزء من عملية تفكيك هذه المكاتب، قمت بإنفاذ تشريع، كان ينتظر إقراره، من أجل الانتقال السلس نحو إنشاء نظام مالي قابل للتشغيل. وتجري في الوقت الحاضر مفاوضات تتعلق بمسائل العطاءات وبيع عدد من المصارف والأصول المصرفية في كل من جمهورية صربسكا والاتحاد.

واو - خصخصة المؤسسات

٢٨ - استجمعت عملية خصخصة المؤسسات في الكيانين قوة دفع بعد فترة من الشك والتأخير. وقُطعت أشواط في عملية محدودة للخصخصة شملت حوالي ٢٠٠ شركة تم بيعها من خلال المزادات والعطاءات وعمليات البيع المباشرة في الاتحاد، وحوالي ٨٠ شركة بيعت من خلال المزادات وعمليات البيع المباشرة في جمهورية صربسكا. وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة النطاق، اتسمت عملية الخصخصة على وجه التأكيد ببطئها الشديد، ولم يتجاوز عدد الشركات التي تم خصخصتها جزئيا حتى الآن ١٢ شركة في جمهورية صربسكا و ٧٠ شركة في الاتحاد.

زاي - إعادة تشكيل المنافع العامة

٢٩ - تتمثل المهمة الرئيسية للجنة المؤسسات العامة في تنفيذ المرفق التاسع من اتفاق دايتون (أي المساعدة في إعادة توحيد المنافع والبنى الأساسية في البوسنة والهرسك)، إلا أنه يتضح بشكل متزايد أن إنشاء مؤسسات مشتركة للمنافع يمكن أيضا أن يخدم كأداة في إصلاح هذا القطاع. ولن تكتفي المؤسسة العامة للبنية الأساسية للطرق، وهي مؤسسة مشتركة حديثة النشأة، بوضع وتنفيذ معايير موحدة للطرق بل ستقوم أيضا بتنفيذ شبكة إنمائية مدفوعة بالطلب، تركز على الممرات الكبرى. وقد أوضح استعراض جرى في الآونة الأخيرة لقطاع السكك الحديدية في البوسنة والهرسك أنه حتى بعد انقضاء خمس سنوات على انتهاء الحرب فإن قطاع السكك الحديدية لم يستطع استعادة نصيبه في السوق، أو تمكن من تحسين أدائه المالي، وأن ذلك يرجع بصورة رئيسية إلى أوجه القصور التي تعترى شبكة السكك الحديدية، وهي مسألة ستطرق إليها المؤسسة العامة المشتركة للسكك الحديدية.

٣٠ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وافق مجلس الوزراء على سياسة جديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية للبوسنة والهرسك تقوم على الخصخصة والتحرير المرحلي. إلا أنه بسبب نزاعات إجرائية وعجز على مستوى الدولة عن حل بعض القضايا، جرى مرارا تأخير الإعلان الرسمي عن ذلك. ومن هنا، اتجهت إلى إصدار قرار بنشر السياسة العامة

للاتصالات السلكية واللاسلكية في الجريدة الرسمية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي قطاع الطاقة، وافقت حكومات الكيانين على سياسة جديدة تدعو إلى إنشاء مؤسسة مستقلة لشبكة مشتركة لنقل الكهرباء. ويعتبر تقديم قوانين جديدة ذات منحى سوقي في مجال الكهرباء إلى البرلمانات شرطا أساسيا لإقرار مشروع القرض الثالث للطاقة الكهربائية التابع للبنك الدولي وقيمته ٢٣٠ مليون دولار، وهو المشروع الذي سيجري من خلاله أيضا تدشين الإصلاحات في قطاع الطاقة.

ثالثا - المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية

٣١ - ضاعف مكثي الجهود التي يبذلها من أجل التحقيق في ممارسات الفساد وتعقب هياكله على مستوى الدولة ومستوى الكيانات وكشف أبعادها. والهدف من التركيز في هذا المجال هو دعم عملية الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المؤسسي، وتحسين الحكم الديمقراطي وإقرار سيادة القانون. ومن ناحية أخرى، ستؤدي هذه الجهود إلى تحسين قدرة البوسنة والمهرسك على الاقتراب الحثيث من باقي أنحاء أوروبا.

٣٢ - لا يزال مستوى الفساد العام مرتفعا ويقف عائقا في وجه تنفيذ السلام والإصلاح. ويتضح ذلك من عدة قضايا كبيرة، بما فيها قضايا في القطاع المصرفي وقطاع إزالة الألغام. ونتيجة لذلك اضطرت إلى إعفاء مفوضي إزالة الألغام الثلاثة من مناصبهم بسبب تضارب المصالح.

٣٣ - ويواصل مكثي إسداء المشورة وتقديم المساعدة للجهاز القضائي ولجهاز التحقيق بشأن هذه المحاكمات الرئيسية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بدأ مكثي بصياغة تشريع لقانون الإجراءات الجنائية الذي يتوخى معالجة أوجه القصور الموجودة في القوانين الحالية ووضع قانون محكمة جديدة للدولة. ومن شأن هذه العملية أن تساعد أيضا على مواءمة القوانين الجنائية بين الكيانين. ومن أجل مساعدة الجهاز القضائي، لا بد من وجود جهاز متمكن للتحقيق. ولهذا الغرض، بدأ مكثي العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على وضع مشروع لإصلاح الشرطة المالية يهدف إلى إدخال تعديلات على الشرطة المالية الحالية لتمكينها من مكافحة الفساد والتدليس. وقد بدأت الشرطة المالية الحالية بالاضطلاع بهذا العمل محققة نتائج إيجابية. والمحاولات التي بذلتها الأحزاب الحاكمة المحلية من أجل تغيير مدراء الشرطة بطريقة غير ملائمة اضطرتني إلى التدخل وضمان الأداء البناء لهذه الهيئة.

٣٤ - ولا تزال مسألة الشفافية فيما يتعلق بالحسابات والعائدات العامة تشكل مسألة حاسمة. ويعتبر تعيين وتثبيت المراجعين العامين للحسابات لكلا الكيانين خطوة في الاتجاه

الصحيح. ومن أجل تعويض أوجه القصور في التشريعات الحالية، أنشأت في شباط/فبراير ٢٠٠١ منصب مراجع خاص للحسابات من أجل مراجعة حسابات ميزانيات الكانتونات الاتحادية.

رابعاً - العودة

٣٥ - سجل حوالي ٦٧ ٠٠٠ عائد من "الأقليات" خلال عام ٢٠٠٠ في مقابل ٤١ ٠٠٠ عائد عام ١٩٩٩. وفي الحقيقة فإن عدد العائدين أكبر مما تظهره الأرقام المسجلة، إذ أن أشخاصاً من مختلف المجموعات العرقية يمارسون تلقائياً حقهم في العودة؛ حتى قبل أن يكون بإمكانهم المطالبة بممتلكاتهم أو قبل أن يمكن تحديد ما يمكن تقديمه لهم من مساعدة في مجال التعمير. وعلاوة على ذلك، فإن حالات العودة في عام ٢٠٠٠ لم تعد مقتصورة على عدد قليل من المناطق فقد حصلت في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، بما في ذلك في بوسانسكو غراهوفو (من الصرب)، وبييلينا، وبريسدور، وسريبرينيتسا (في هذه المناطق الثلاث كان معظم العائدين من البوسنيين).

٣٦ - ولكن التقدم المحرز في مجال العودة في عام ٢٠٠٠ يبرز الحاجة إلى برامج موجهة لضمان الاستمرارية لمن عاد من قبل ومن سيعود في المستقبل. ولا يزال الحصول على الأوراق الثبوتية وفرص العمل والتعليم الجيد والمعاشات التقاعدية والمنافع يمثل مشكلة في العديد من المناطق، ويركز مكثبي أنشطته على المساواة في الحقوق بين المواطنين في هذه المجالات. كما أن فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير وفرقة العمل الاقتصادية تعملان أيضاً مع المانحين وقادة المجتمعات المحلية لتوفير الفرص الاقتصادية التي تحافظ على زخم العودة.

٣٧ - ولا تزال عودة اللاجئين في البوسنة والهرسك متأثرة بحركات العودة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم يتحقق مؤخرًا سوى تقدم بسيط في عودة اللاجئين إلى كرواتيا نظراً لعدم وجود إطار قانوني واضح وشفاف لاستعادة الملكية. ولذلك لا يزال حوالي ٣٥ ٠٠٠ من الصرب الكرواتيين في غرب جمهورية صربسكا في حالة معلقة، مما يشكل عائقاً خطيراً أمام عودة الأقليات إلى ذلك الكيان. كما أن مكثبي يعمل على تحسين حالة العودة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى البوسنة والهرسك.

خامساً - الممتلكات

٣٨ - لا تزال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تنفيذ قوانين الملكية التي فرضتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ متواصلة ويتم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. وارتفع معدل تنفيذ طلبات رد الممتلكات إلى أصحابها في الاتحاد إلى ٢٩ في المائة من المطالبات، ووصل

إلى ١٣ في المائة من المطالبات في جمهورية صربسكا. وفي جميع أنحاء البوسنة والهرسك ارتفع معدل تنفيذ طلبات رد الملكية من ١٨ في المائة (٤٣ ٥٠٠ حالة رد للملكية) إلى ٢١ في المائة (٥١ ٧٠٩ حالة) منذ تقرير الأخير (المقدم إليكم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، إلا أن المعدل الإجمالي للتنفيذ لا يزال منخفضا بصورة غير مقبولة نظرا لأن المسؤولين المحليين لم يأخذوا على عاتقهم تنفيذ هذه العملية. ولا يزال التقدم المحرز في شرق جمهورية صربسكا وبلديات الهرسك ذات الأغلبية الكرواتية ضئيلا بدرجة تدعو للأسف. ومن ناحية أخرى، يوجد أعلى معدل للتنفيذ في كانتوني أوننا-سانا (العاصمة، بيهاتش) وأواسط البوسنة (العاصمة، ترافنيك).

٣٩ - ولا تزال العقبة الرئيسية في سبيل زيادة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالملكات تتمثل في الإعاقة السياسية عن طريق العرقلة الفعلية (كإلغاء أوامر الإخلاء، وعدم اتباع الإجراءات الإدارية الواجبة، وعدم تسوية حالات ازدواج المساكن، ومضايقة المطالبين باسترداد الممتلكات، وحوادث التحريض على العنف) والعرقلة بالتقصير (عدم توفير ما يكفي من الموظفين/الموارد المالية لمكاتب الإسكان، وعدم توفير أماكن بديلة للإقامة).

سادسا - التعليم

٤٠ - إن السلطات المحلية أغفلت كليا تقريبا بحث مسألة التعليم خلال خريف عام ٢٠٠٠، بسبب الحملة الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تستلم الحكومة زمام الحكم حتى الآن في الاتحاد مما شل فعليا عملية مناقشة السياسات العامة التي عقد خلالها وزيرا تعليم الكيانيين اجتماعات شهرية قبل الانتخابات. وكان الموضوع الرئيسي الذي تناولته هذه الاجتماعات المنتظمة هو تنفيذ الإصلاحات التي نص عليها اتفاق التعليم المبرم في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي شكل الخطوة الأولى للإصلاح التدريجي لقطاع التعليم في البوسنة والهرسك.

٤١ - وتناقش في الوقت الحاضر أيضا مع كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فكرة إنشاء "فرقة عمل تعليمية" إقليمية من أجل التعجيل باعتماد المعايير الأوروبية ووضع منهج موحد للتعليم يرمي إلى المصالحة وبناء السلام على الصعيد المدرسي في البلدان الثلاثة التي شاركت في الصراع الذي دار في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥.

٤٢ - ويجري حاليا تناول إصلاح التعليم العالي عن طريق العمل الذي يضطلع به مجلس تنسيق التعليم العالي. ويجب مواصلة عدد الجامعات في البوسنة والهرسك مع مستويات

السكان والحاجات الفعلية، ويجب السعي للاستفادة من الموارد والفرص الإقليمية المتوفرة بموجب ميثاق الاستقرار.

سابعاً - وسائل الإعلام

٤٣ - من أجل تنفيذ إصلاح قطاع البث الإذاعي العام، أصدرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قراري الثاني بشأن إعادة تشكيل نظام البث الإذاعي العام في البوسنة والهرسك. ويجري التركيز على ضمان أن تكون الهيئات العامة الثلاث للبث، وهي دائرة الإذاعة العامة ومحطة الإذاعة والتلفزيون الاتحادية ومحطة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، تتسم بمقومات البقاء من الناحية الاقتصادية وبالشفافية المالية وتدار بكفاءة فنية. ويراعي النظام الجديد المصالح المتبادلة لشركات البث الثلاث، التي ستحتفظ باستقلاليتها ولكنها ستعمل معاً من أجل تحسين الخدمات المقدمة للجمهور في كلا الكيانين وفي كافة أنحاء البوسنة والهرسك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، انتهى المجلس التأسيسي لدائرة الإذاعة العامة من عملية التسجيل بحيث أصبحت الدائرة كيانا قانونياً من الناحية الرسمية.

٤٤ - ونتيجة لقرار اتخذه سلفي في تموز/يوليه ١٩٩٩، قام فريق من الخبراء، بالتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي، بإعداد مشروع قانون لعدم تجريم التشهير على مستوى الكيان. وأعلن للجمهور عن المشروع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ وسيتم ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات الاستشارية خلال الأسابيع القادمة. وطلب من حكومتي الكيانين البدء بعملية تنفيذ هذا القانون في أقرب فرصة ممكنة.

٤٥ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، أصدرت لجنة وسائل الإعلام المستقلة النتائج الأولى لعملية إصدار التراخيص الطويلة الأجل على أساس التنافس والكفاءة. ويجري تجهيز طلبات اثني عشر منطقة أخرى بالتسلسل. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى سوق لها مقومات البقاء تجارياً بالنسبة لكل من واضعي البرامج والمذيعين على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون قد أعيد تخصيص نطاق البث الذي اتسم لفترة طويلة بعدم التنظيم واستخدم دون أي اعتبار لقواعد التنسيق الدولية المتفق عليها، بحيث يكفل أن يستفيد منه جمهور المستمعين والمشاهدين بشكل فعال بأقل قدر من التدخل. ويسري أن أبلغ بأنه تم بالفعل إقامة هذا النظام وتضطلع بتنفيذه اللجنة المؤلفة في جملتها تقريباً من فنيين محترفين من البوسنة والهرسك. ومع أخذ الاتجاهات السائدة في ميدان وسائل الإعلام والاتصالات السلوكية واللاسلكية في الاعتبار، تواصل لجنة وسائل الإعلام المستقلة عملها مع الخبراء التابعين لمكتبي من أجل وضع منظم مشترك لكلا الاختصاصين. وسوف أقوم بوضع هذا المنظم المشترك في القريب العاجل.

ثامنا - الإصلاح القضائي وحقوق الإنسان

١ - الإصلاح القضائي

٤٦ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قمتُ بإنشاء اللجنة القضائية المستقلة، بغرض إرساء نهج موحد وشامل وجازم فيما يتعلق بتحديد الإصلاحات اللازمة للقطاع القضائي وتنفيذها. وكان لهذا الأمر ضرورته بعد انتهاء ولاية برنامج تقييم النظام القضائي التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وهذه اللجنة هيئة مستقلة عن مكتب الممثل السامي، بيد أن مديرها يرفع التقارير إليّ مباشرة. ويقوم مكنتي بتزويد اللجنة بالمساعدة التشغيلية اللازمة لها حتى تباشر سلطاتها ومسؤولياتها على نحو فعال. ورغم أن اللجنة قد بدأت في مباشرة مهامها بالاشتراك مع موظفي المكتب المعنيين بالإصلاح القضائي، فمن المنتظر أن تصبح جاهزة للعمل بكامل قوتها، بما في ذلك جميع المكاتب الميدانية، بحلول أوائل شهر نيسان/أبريل.

٤٧ - وقد بدأ "الاستعراض الاستثنائي" لجميع القضاة ومدعي العموم العاملين، الذي تبلغ مدته ١٨ شهرا، كما تلقت الهيئات المحلية أعدادا كبيرة من الشكاوى العامة، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على القبول العام الذي تحظى به هذه العملية. وتقع الآن مسؤولية المراقبة الدولية للعملية بكاملها على عاتق اللجنة القضائية المستقلة.

٤٨ - وقد واصل مجلس التنسيق المشترك لتثقيف القضاة ومدعي العموم الجهود التي يبذلها لتدريب القضاة ومدعي العموم. وتشمل هذه الجهود برنامجا تابعا لمجلس أوروبا يساعد القضاة في كلا الكيانين على الإلمام بالمسائل القانونية المتصلة بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تم، في غضون ذلك، عرض مشاريع التشريع الرامي إلى إيجاد معاهد للتدريب القضائي على حكومة كل كيان.

٤٩ - كما واصل مكنتي رصد ما يسمى "باتفاق قواعد الطريق المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦"، وقضايا جرائم الحرب المعروضة للنظر فيها أمام المحاكم المحلية. وتتصل أغلبية هذه القضايا بجرائم ارتكبت في أواسط البوسنة (وهي جرائم ارتكبتها بصفة أساسية قوات كرواتية ضد مدنيين بوسنيين). وقد اضطلع مكتب المدعي العام التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة باستعراض جميع القضايا الآنفة الذكر، حسبما تقتضيه "قواعد الطريق"، وبدأت الآن مرحلة التحقيق في هذه القضايا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررت المحكمة العليا الاتحادية في البوسنة والهرسك، في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تثبيت الحكم ببراءة السيد دييدوفتش، وهو عضو سابق في قيادة المجموعة التي تطلق على نفسها اسم

”مقاطعة غربي البوسنة المستقلة“، وعضو حالي في برلمان الدولة، كانت محكمة الكانتون قد برأته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٢ - مؤسسات حقوق الإنسان

ألف - أمين المظالم

٥٠ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقعت البوسنة والهرسك، والاتحاد، وجمهورية صربسكا، اتفاقات تنص على استمرار عمل أمين المظالم في البوسنة والهرسك، ودائرة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للمشردين، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على الأقل. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بدأ أمناء المظالم في جمهورية صربسكا عملهم في بانيا لوكا وفي أربعة مكاتب ميدانية (بريبدور، ودوبوي، وفوتسا، وبيلينا).

٥١ - وتقوم حاليا السلطات القضائية في موستار، عملا بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص الذي قدمه أمين المظالم في البوسنة والهرسك، بإجراء تحقيق جنائي في الحادثة التي وقعت في ”شارع ليسكا“ في موستار في شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي شجبها مجلس الأمن، وأصيب نتیجتها ٢٠ بوسنيا بأذى وقُتل شخص واحد في أثناء زيارة قاموا بها لمقبرة بيرم.

باء - دائرة حقوق الإنسان

٥٢ - ارتفع معدل تنفيذ القرارات الصادرة عن دائرة حقوق الإنسان حتى بلغ الآن ٧٠ في المائة، وهو ما يمثل زيادة عن نسبته في نهاية عام ١٩٩٩ التي بلغت ٣٣ في المائة. كما شوهدت أيضا زيادات مماثلة في التقارير الصادرة عن أمين المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

٥٣ - وإثر تدخل المتكرر، الذي شمل إصدار توجيه مباشر إلى رئيس وزراء جمهورية صربسكا، أصدرت سلطات بانيا لوكا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ترخيصا من ”تراخيص المناطق الحضرية“ تمهيدا لإعادة بناء مسجد فرهاديا السابق (الذي تعرض للتفجير في عام ١٩٩٣، في ظل فترة خلت من الأنشطة الحربية). وكان هذا الإذن مطلوباً بموجب قرار أصدرته دائرة حقوق الإنسان. ومن المنتظر أن يصدر ترخيص للبناء بعد تقديم خطط المبنى.

٣ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الجنسين

٥٤ - دخل قانون العمل في جمهورية صربسكا حيز النفاذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويتفق هذا القانون مع معايير حقوق الإنسان، كما تتماشى الحقوق التي يوفرها مع تلك التي يوفرها القانون الساري في الاتحاد. وفيما يتعلق باحتمال إعادة توظيف من فصلوا في أثناء الحرب أو تعويضهم، كانت المادة ١٤٣ من قانون العمل في الاتحاد تنطوي على بعض المشاكل، بسبب التعقيد الذي يتسم به إجراء التنفيذ المنصوص عليه. بيد أنه كان من الضروري إدراج مادة ماثلة (١٥٢) في الكيان الآخر من أجل إحداث توازن فيما يتعلق بحقوق الأفراد.

٥٥ - وبناء على مبادرة من مفوضية حقوق الإنسان، وبدعم كامل من مكتبي، أصدر مجلس الوزراء في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قراراً بتشكيل فريق عامل لمكافحة الاتجار بالبشر. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الفريق في صياغة خطة عمل للبوسنة والهرسك من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، ثم المساعدة بعد ذلك في تنفيذ هذه الخطة. وقد أوشك المشروع النهائي على الاكتمال، وسيعرض بعد ذلك على المجلس لاعتماده.

٤ - سريرينيتسا

٥٦ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أصدرت قراراً بشأن تحديد مكان لإنشاء مقبرة وموقع تذكاري لضحايا مجزرة سريرينيتسا، بغرض مساعدة البوسنة والهرسك على التصالح مع ماضيها. وقد وضعتُ نصب عيني في المقام الأول رغبات الأغلبية الواسعة من أسر الضحايا. وتخصص بموجب هذا القرار قطعة أرض في بوتوتساري بالقرب من سريرينيتسا للاستخدام كمقبرة وموقع تذكاري. ويجري العمل لوضع خطة لتنفيذ هذا القرار، بالإضافة إلى خطة مشتركة فيما بين الوكالات تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق عائد مستدام.

تاسعا - المسائل القانونية

١ - مؤسسات الدولة: محكمة الدولة والخدمة المدنية

٥٧ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قمتُ بفرض قانون محكمة البوسنة والهرسك. وسوف تكفل هذه المحكمة سيادة القانون على صعيد الدولة في البوسنة والهرسك. ولن تقتصر ولاية المحكمة على توفير سبل الإنصاف القضائي أمام مواطني البوسنة والهرسك في ميادين من قبيل جوازات السفر، أو بطاقات الهوية أو حقوق الجنسية فحسب، بل ستهيئ أيضاً للتجارة الأجنبية أو الاستثمار الأجنبي مناخاً من الثقة القانونية.

٥٨ - وقام فريق عامل "مخصص" بوضع مشروع قانون للخدمة المدنية، وهو معروض الآن على مجلس الوزراء للنظر فيه.

٢ - المسائل المتصلة بقرارات المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك

٥٩ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حكمت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بأن قانون دائرة حدود الدولة، الذي قمتُ بفرضه في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، يتماشى مع دستور البوسنة والهرسك. ورغم أن المحكمة قد حكمت بصلاحياتها لاستعراض دستورية هذا التشريع الذي تم فرضه، فقد رأت أنه لا يجوز لها أن تقوم باستعراض سلطاتي أو أسلوب ممارسة هذه السلطات.

٦٠ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أصدرتُ قراراً بإعادة تشكيل هيكل اللجان الدستورية في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا. وهذه اللجان مكلفة بإعداد مقترحات لتعديل دستوري الكيانين، من أجل كفالة تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن قضية الشعوب التأسيسية، التي حكمت فيها المحكمة بعدم جواز استبعاد أي مجموعة عرقية تأسيسية توجد في إقليم البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقها في الكيانين. كما تظطلع هذه اللجان، التي يتألف كل منها من ١٦ مندوباً، بتوفير الحماية للمصالح الحيوية للشعوب التأسيسية وغيرها، ولحقوق المواطنين في عدم التعرض للتمييز، وحقوقهم المكفولة بموجب الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان، في الفترة الانتقالية الممتدة حتى وقت تعديل دستوري الكيانين. وتلتزم هذه اللجان التزاماً كاملاً بمبدأ المساواة، إذ تتألف من أربعة أعضاء من كل من الشعوب التأسيسية وغيرها. ولهذه اللجان أن تنعقد إذا حشي ثلاثة من أفراد اللجنة من أن يؤدي أحد القوانين أو القرارات أو إحدى القواعد التنظيمية التي تسنها الحكومة إلى انتهاك حق من الحقوق الآتية الذكر، على أن يجري تزويد اللجان بنسخ من هذه القوانين أو القرارات أو القواعد التنظيمية قبل مناقشتها في برلمان الكيان المعني بعشرة أيام على الأقل. فإذا تعذر على اللجنة أن تصل إلى اتفاق بشأن المسألة بعد مرور ثلاثة أيام، تقع مسؤولية اتخاذ القرار النهائي على عاتقي.

عاشراً - المسائل العسكرية

١ - إصلاح أجهزة الدفاع والأجهزة العسكرية؛ وتطوير مؤسسة الدفاع القائمة على مستوى الدولة

٦١ - أحييت وثيقة سياسات الدفاع في البوسنة والهرسك، مشفوعة ببعض المسائل المتعلقة، إلى اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية التي انعقدت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١،

للموافقة عليها من جانب الرئاسة. ولم يعد هناك من المسائل التي تحتاج إلى موافقة نهائية سوى ثلاث مسائل، وهي: دور الرئاسة في القيادة المدنية للقوات المسلحة؛ ودور القوات المسلحة في الدفاع عن الدولة والكيانين؛ والتوصيف الدقيق لقسمي جيش الاتحاد. وسوف توفر هذه الوثيقة عند اكتمالها وبعد التصديق عليها من جانب برلمان البوسنة والهرسك، أساساً سليماً تستند إليه الأعمال المقبلة.

٦٢ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أصدرت الرئاسة تكليفاً بتوسيع عضوية أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية من ستة أعضاء دائمين إلى اثني عشر عضواً.

٣ - إعادة تشكيل هياكل القوات المسلحة للكيانين

٦٣ - تم تمديد المهلة الممنوحة لخفض عدد الأفراد بنسبة ١٥ في المائة إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، من أجل تقليص الأثر الاجتماعي المترتب على هذه المبادرة في أثناء فترة عطلة الشتاء. وتعكف قوة تثبيت الاستقرار على رصد هذه العملية، وتشير النتائج المبكرة إلى أن القوات المسلحة قد أجرت التخفيضات المطلوبة.

٤ - إزالة الألغام

٦٤ - تشكل اللجنة الجديدة لإزالة الألغام جزءاً من وزارة الشؤون المدنية والاتصال كما أن المفوضين الجدد الثلاثة هم من موظفي الوزارة. وقد اشترط على جميع المفوضين والعاملين في مركز الأعمال المتعلقة بالألغام توقيع إعلان يصرحون فيه بأنهم، أو أقاربهم، غير مشتركين في العمليات التجارية لإزالة الألغام. ومن المأمول فيه أن تستعيد الجهات المانحة ثقتها في النظام وتبدأ في توفير الأموال اللازمة؛ إذ يمكن، إن لم يحدث هذا، أن تتوقف عمليات إزالة الألغام في ربيع عام ٢٠٠١. وقد تم تخفيض عدد الموظفين في مراكز الأعمال المتعلقة بالألغام، الأمر الذي أدى إلى تخفيض تكاليف تشغيل هذه الهياكل بنسبة ٣٠ في المائة. وقد اهتمت الشرطة المالية اثنان من أعضاء اللجنة السابقة بإزالة الألغام بارتكاب عدة مخالفات؛ وقد أصبحت المسألة الآن في يد النظام القانوني للبوسنة والهرسك.

٥ - الطيران المدني

٦٥ - عرضت منظمة الطيران المدني الدولي على البوسنة والهرسك إقامة مشروع للمساعدة التشغيلية، وقد قبل هذا العرض بموجب قرار أصدره مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، قامت منظمة الطيران المدني الدولي، استجابة لطلب من البوسنة والهرسك، بوضع إجراءات لتوحيد التراخيص الممنوحة لمراقبي

الملاحة الجوية، بعد أن قررت قوة تثبيت الاستقرار تسليم مسؤولية تقديم خدمات الملاحة الجوية في مطار سرايفو الدولي للسلطات المدنية.

٦٦ - وعقد الاجتماع الأول للجنة الدائمة الدولية بخصوص البوسنة والهرسك في باريس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بهدف رصد تنفيذ التدابير المطلوبة من أجل التطبيع الكامل لحالة الملاحة الجوية في البوسنة والهرسك.
